سابعًا: ما يجري مجرى نعم وبئس في الدلالة على المدح والذّمّ:

واجْعلْ كَبِئْسَ "ساء" واجْعَلْ فَعُلا من ذي ثلاثةٍ كنِعْمَ مُسْجَلَا

في العربيّة أفعالٌ تجري مجرى نعم وبئس في الدلالة على المدح والذّمّ، ومن هذه الأفعال:

1ـ ساء:

تُستعملُ "ساء" في الذمّ استعمالَ "بئس"، فلا يكونُ فاعلُها إلا ما يكونَ فاعلًا لـ"بئسَ"، وهو المحلّى بالألفِ واللامِ، نحوُ: "ساءَ الرّجلُ زيدٌ"، والمضافُ إلى ما فيهِ الألفُ واللامُ، نحوُ: "ساءَ غلامُ القومِ زيدٌ"، والمضمرُ المُفسّرُ بنكرةٍ بعدَه، نحوُ: "ساءَ رجلًا زيدٌ"، ومنه قولُه تعالى: ((سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا))، ويُذكرُ بعدَها المخصوصُ بالذمِّ كما يُذكرُ بعدَ بِئْسَ وإعرابُه كما تقدّم.

2ـ استخدام سائر الأفعال في الدلالة على المدح والذّمّ:

يجوز استخدام الأفعال في العربية في الدلالة على المدح والذّمّ، وفي ذلك قولان:

الأوّلُ: ذهب ابنُ مالك إلى أنّ كلَّ فعلٍ ثلاثيٍّ يجوزُ أن يُبنَى منه فعلٌ على وزن "فَعُلَ" لقصدِ المدحِ أو الذّمّ، ويُعامَلُ مُعاملةَ "نعم" و"بئس" في جميعِ ما تقدّمَ لهما من الأحكامِ، فتقولُ: "شرُفَ الرّجلُ زيدٌ و"لَؤُمَ الرّجلُ بكرٌ" و"شرُفَ غلامُ الرّجلِ زيدٌ" وشَرُفَ رجلًا زيدٌ".

الثّاني: إبقاءُ الفعلِ على حاله من دون صياغتِه على وزن "فَعُلَ"، وذلك لأن العرب حين استعملتْ نحو: علِمَ وجهِلَ وسمِعَ أبقتها على كسرةِ عينِها، ولم تحولّها إلى الضمّ، فلا يجوزُ لنا تحويلُها بل نبقيها على حالِها كما أبقوها، فتقولُ: "علِمَ الرّجلُ زيدٌ" و"جهِلَ الرّجلُ عمرٌو" و"سمِعَ الرّجلُ بكرٌ".

3ـ "حبّ" و"لا حبّ":

ومِثْلُ نِعْمَ حبّذا الفَاعلُ ذا ... وإنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ "لَا حبّذا"

من الأفعالِ التي تُستخدَمُ في المدحِ "حَبَّذا" وفي الذّمّ "لا حبّذا" فُيقالُ في المدح: "حبّذا زيدٌ" وفي الذّمّ: "لا حبّذا زيدٌ" كقوله:الشّاهد:277 ألَا حبّذا أهلُ الملا غيرَ أنّه ... إذا ذُكرتْ ميٌّ فلا حبّذا هيا

الخلاف الإعرابيّ في حبّذا:

واختُلفَ في إعرابِ "حبّذا"

1ـ ذهبَ أبو عليٍّ الفارسيِّ في البغدادياتِ وابنُ برهانٍ وابنُ خرّوفٍ، وزعمَ أنّه مذهبُ سيبويه إلى أنّ "حبّ" فعلٌ ماضٍ و"ذا" فاعلُه، وأمّا المخصوصُ، فيجوزُ أن يكونَ مبتدأً والجملةُ قبلَه خبرُه، ويجوزُ أنْ يكونَ خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ، وتقديرُه: "هو زيدٌ"، أي: الممدوحُ أو المذمومُ زيدٌ.

2ـ وذهبَ المبردُ في المقتضبِ وابنُ السّراجِ في الأصولِ وابنُ هشامٍ واختارَه ابنُ عصفورٍ إلى أنّ "حبّذا" اسمٌ، وهو مبتدأٌ والمخصوصُ خبرُه أو خبرٌ مقدّمٌ والمخصوصُ مبتدأٌ مؤخّرٌ، أي: إنّ "حبّ" رُكّبتْ مع "ذا" وجُعِلتا اسمًا واحدًا.

3ـ وذهبَ قومٌ منهم ابنُ درستويه إلى أنّ "حبّذا" فعلٌ ماضٍ و"زيدٌ" فاعلُه، أي: رُكّبتْ "حبّ" مع "ذا" وجُعِلَتا فعلًا، وهذا أضعفُ المذاهب.

لزوم "ذا" الإفراد والتّذكير:

وأوْلِ ذا الْمَخْصوصِ أيًّا كانَ، لا تَعْدِلْ بِـ"ذا" فهو يُضاهِي المَثَلا

معنى هذا البيت أنّ "ذا" يلزمُ الإفرادَ والتّذكيرَ على أيِّ حالٍ كانَ المخصوصِ بالمدحِ أو الذّمِّ من الإفرادِ والتّذكيرِ والتّأنيثِ والتّثنيةِ والجمعِ، وذلك لأنّ "حبّذا" تركيبٌ أشبهَ المثلَ، والمثلُ لا يُغيّرُ، فتقول: "حبّذا زيدٌ وحبّذا هندٌ والزيدانِ والهندانِ والزيدونَ والهنداتِ"، فلا تخرجُ "ذا" عن الإفرادِ والتّذكيرِ، ولو خرجتْ لقيلَ: حبّذي هندٌ وحبذانِ الزيدانِ وحبتانِ الهندانِ وحبّ أولئكَ الزيدونَ أو الهندات".

وقوع اسم غير "ذا" بعد "حبّ":

وما سوى ذا أرفع بحب أو فجر بالبا ودون ذا انضمام الحا كثر

يعني أنّه إذا وقعَ بعدَ "حبّ" غيرُ "ذا" من الأسماءِ جازَ فيهِ وجهانِ: الأوّل: الرّفعُ نحوُ "حبّ زيدٌ".

ثانيًا: الجرّ بباءٍ زائدةٍ نحوُ: "حبّ بزيدٍ".

وأصلُ حبَّ حَبُبَ ثمّ أُدغمتِ الباءُ في الباءِ، فصارَ "حبّ" ثم إنْ وقعَ بعد "حَبَّ" "ذا" وجبَ فتحُ الحاءِ، فتقولُ: "حَبّ ذا" وإنْ وقعَ بعدَها غيرُ "ذا" جازَ ضمَّ الحاءِ وفتحُها، فتقول: "حَبَّ زيدٌ" و"حُبّ زيدٌ" ورُوي بالوجهين قولُه: الشّاهد:278

فقلتُ أقْتلُوها عنكُمُ بمِزَاجِها ... وحَبَّ بها مقتولةً حينَ تُقتَلُ